مع الغنى وابن السبيل منشئ سفرًا ومجتاز وشرطه الحاجة وعدم
المعصية وشرط آخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام
وان لا يكون هاشميًا ولا مطلبيًا وكذا مولاهم في الاصح فصل
من طلب زكاة وعلم الامام استحقاقه او عدمه عمل بعلمه
والا فان ادعى فقرًا او مسكنة لم يكلف بينة فان عُرف له مال
وادعى تلفه كلف وكذا ان ادعى عيالًا في الاصح ويعطى بظاهر
السبيل يقبل لهما فان لم تعرف استرد وبطالب عامل ومكاتب
وغارم لبينة وهي اخبار عدلين ويغني عنها الاستفاضة وكذا
بتصديق رب الدين والسيد في الاصح ويعطى الفقير والمسكين
كفاية سنة قلت الاصح المنصوص وقول الجمهور كفاية العمر
الغالب فيشتري به عقارًا يستغله والله اعلم والمكاتب والغا
قدر دينه وابن السبيل ما يوصله مقصده او موضع ماله والغا
قدر حاجته لنفقة وكسوة ذاهبًا وراجعًا ومقيمًا هناك وفي
وسلاحًا ويصير ذلك ملكًا له ويقبل له ولابن السبيل من كو
ان كان السفر طويلًا او كان ضعيفًا لا يطيق المشي وما يبقى

وعليه الجواب وما لا كاسترقى على السيد فصل تغلظ يمين
مدع ومدعى عليه فيما ليس بمال ولا يقصد به مال وفي مال يبلغ
نصاب زكوة وسبق بيان التغليظ في اللعان ويحلف على البت في
فعله وكذا فعل غيره ان كان اثباتيا وان كان نفيا فعلى نفي
العلم ولو ادعى دينا لمورثه فقال ابرأني حلف على نفي العلم
بالبراءة ولو قال جنى عبدك علي بما يوجب كذا فالاصح حلفه على البت
قلت ولو قال جنت بهيمتك حلف على البت قطعًا والله اعلم
ويجوز البت بظن مؤكد بعتمد خطه او خط ابيه وتعتبر نية القاضي
المستحلف فلو وري او ناول خلافها او استثنى بحيث لا يسمع القاضي
لم يدفع اثم اليمين الفاجرة ومن توجهت عليه يمين لو اقر
بمطلوبها لزمه فانكر حلف ولا يحلف قاض على ترك الظلم
لرحله ولا شاهد انه لم يكذب ولو قال مدعى عليه انا صبي لم
يحلف ووقف حتى يبلغ واليمين تفيد قطع الخصومة في الحال
لا البراءة فلو حلفه ثم اقام بينة حكم بها ولو قال المدعى عليه
قد حلفني مرة فليحلف انه لم يحلفني مكن في الاصح واذا نكل حلف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)